

الرئيس الفرعي للندوة

أ.د. صالح العقون مدير جامعة 8 ماي 1945

رئيس اللجنة العلمية للندوة:

أ.د. فارة سماح

أعضاء اللجنة العلمية للندوة:

| | |
|-----------------------|---------------------------|
| جامعة قالمة | أ.د. بوخميس سهيلة |
| جامعة قالمة | أ.د. نجاح عصام |
| جامعة قالمة | أ.د. العايب سامية |
| جامعة قالمة | أ.د. مشري راضية |
| جامعة قالمة | أ.د. مقلاتي منى |
| جامعة قالمة | أ.د. شاوش حميد |
| جامعة قالمة | د. حميداني محمد |
| جامعة قالمة | د. فلكاوي مريم |
| جامعة قالمة | د. لعلال ياسين |
| جامعة قالمة | د. براحلية زوبير |
| المركز الجامعي بركة | د. مرجال عائشة |
| جامعة قالمة | د. عيساوي نبيلة |
| جامعة قالمة | د. فاضل إلهام |
| جامعة تبسة | د. شنيخرهاجر |
| جامعة سطيف | د. شاكري سمية |
| جامعة برج بوعريريج | د. بلهامل محمد عبد الفتاح |
| المركز الجامعي الطارف | د. نويري محمد الأمين |
| جامعة قالمة | د. نويري سامية |

أعضاء اللجنة التنظيمية للندوة

| | |
|-------|-----------------------|
| رئيسا | د. نويري سامية |
| عضوا | د. موشارة حنان |
| عضوا | د. فطنامي عبد الرحمان |
| عضوا | د. حديدان سفيان |
| عضوا | د. مقيعي ريمة |
| عضوا | د. يوسفى ليندة |
| عضوا | د. عز الدين وفاء |

إشكالية الندوة

يفرض مبدأ المشروعية أن يخضع جميع مواطني الدولة لحكم القانون. ولا يتأتى ذلك إلا من خلال تمكين هؤلاء من إيجاد القاضي المختص برد الاعتداء الواقع على مراكزهم القانونية. وفي سبيل ذلك، يقتضي مبدأ الفصل بين السلطات تولي القاضي مهمة تطبيق القاعدة القانونية وتكييفها حسب النزاع المعروض عليه، غير أنه في بعض الأحيان قد يجبر القاضي على إيجاد حل للنزاع في مقابل سكوت النص أو غموضه أو وجود تناقض في عملية تطبيقه، وفي هذه الحالة، فإنه يحتاج لاعمال ملكته في الاجتهاد وابتكار الحلول القانونية المناسبة أمام سكوت النص أو غموضه.

تتمثل أهمية هذا الموضوع في أهمية الاجتهاد القضائي باعتباره دعامة أساسية لدولة الحق والقانون، فالقضاء باعتباره سلطة من الناحية الإجرائية مثلها مثل باقي السلطات الأخرى في دولة القانون، فإنه أيضا يعتبر مؤثرا في حركة التشريع بما يصدره من أحكام وقرارات مقومة لأعمال السلطة القضائية في حد ذاتها.

تهدف هذه الندوة العلمية -تبعاً لذلك- إلى بيان دور القرارات القضائية الصادرة عن الجهات القضائية العليا المقومة لأحكام الجهات القضائية الدنيا في سد الفراغ التشريعي، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف نطرح الإشكالية الآتية: إلى أي مدى تساهم الجهات القضائية العليا في سد الفراغ التشريعي دون أن يشكل ذلك تعدياً منها على مبدأ الفصل بين السلطات؟

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية الحقوق والعلوم السياسية



مخبر الدراسات القانونية البيئية

ينظم ندوة علمية وطنية حضورية وعن بعد
حول:

**دور القاضي في سد الفراغ التشريعي بين
الحرية والتقييد**

يوم 07 نوفمبر 2023



معاور الندوة

المحور الأول: دور القاضي العادي في سد الفراغ التشريعي

- 1- دور القاضي المدني في سد الفراغ التشريعي
- 2- دور القاضي الجزائي في سد الفراغ التشريعي

المحور الثاني: دور القاضي الإداري في سد الفراغ التشريعي

- 1- دور قضاء تجاوز السلطة في سد الفراغ التشريعي
- 2- دور القضاء الكامل في سد الفراغ التشريعي

المحور الثالث: دور محكمة التنازع في سد الفراغ التشريعي

- 1- فيما يخص معايير توزيع الاختصاص بين النظامين القضائيين
- 2- فيما يخص حل إشكالات تنازع الاختصاص بين النظامين القضائيين



استمارة المشاركة

الاسم:.....اللقب:.....
الرتبة العلمية:.....
التخصص:.....
الوظيفة:.....
مجال البحث (عنوان الماجستير أو الدكتوراه).....
المؤسسة:.....
رقم الهاتف (إجباري):.....
البريد الإلكتروني (إجباري):.....
رقم المحور:.....
عنوان المداخلة:.....

الأجال التنظيمية

-آخر أجل لاستقبال المداخلات كاملة يوم: 29 أكتوبر 2023

-آخر أجل للرد على قبول المداخلات يوم 02 نوفمبر 2023

- انطلاق فعاليات الندوة يوم: 07 نوفمبر 2023.

ملاحظة: لأي استفسار الرجاء الاتصال مع:

- د. سامية نويري : هاتف: 0674461530

شروط المشاركة

- تكتب المداخلة طبقاً للأصول العلمية المتعارف عليها، باللغة العربية أو الانجليزية أو الفرنسية.
- أن يكون الموضوع أصلياً لم يتم نشره من قبل ولم يسبق أن قدم في مؤتمرات أو ملتقيات علمية سابقة.
- يجب ألا تقل صفحات البحث عن 15 صفحة وألا تتجاوز 20 صفحة.
- ضرورة إدراج الملخص والكلمات المفتاحية باللغة العربية والانجليزية.
- تقبل المداخلات الفردية والثنائية فقط.
- ترفض المداخلات التي لا يتطابق مضمونها مع معاير الملتقى.
- تخضع المداخلات إلى التحكيم وفق قواعد منهجية.
- ترسل المداخلات على البريد الإلكتروني للملتقى:

clubdroitguelma@gmail.com